

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

دور المسؤولية الاجتماعية في معالجة الأزمات الاقتصادية – دراسة إسلامية–

إعداد:

د. رايس حدة
أستاذ محاضرة أ بجامعة بسكرة
العنوان الإلكتروني:
dr_rais2008@yahoo.f

أ. نوي فطيمة الزهرة
أستاذة مساعدة ب بجامعة بسكرة
العنوان الإلكتروني:
nouifatima@hotmail.com

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**
هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

ملخص الدراسة:

إن انعدام الأخلاق في النظام الرأسمالي أدى إلى البحث عن المال والربح، وجعل الحصول عليه بأي وسيلة، ولو كانت هذه الوسيلة مدمرة للاقتصاد . فتهافت الأفراد والمؤسسات على تحصيل الثروة بأي طريقة كانت وبغض النظر عن مشروعيتها وآثارها المستقبلية، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد والمعلومات المضللة والاحتيال. وتعتبر الأزم ات الاقتصادية(الأزمة العالمية خاصة) نموذج واقعي حي من نتاج تحلل المعاملات الاقتصادية من القيم والأخلاق والمثل والسلوكيات السوية كما تؤكد على حقيقة ثابتة وهى أن الأخلاق الفاسدة تقود إلى معاملات فاسدة وتسبب الأزمات (التي تتركز معظم أثارها على الجانب الاجتماعي). وبهذا يصبح هذا النظام في نهاية الأمر نظامًا مناهضًا لاستفادة المجتمع من منافع التجديد التكنولوجي وارتقاء الإنتاجية وإنتاجية العمل، مناوئًا لاستقرار العمالة والمجتمع، محاربًا لزيادة الأجور مقلصًا للقدرة الشرائية والضمان الاجتماعي مناهضًا للتنمية الاجتماعية والازدهار الروحي والثقافي.

ويعد الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاهاً صاعداً يوحد المستثمرين الساعين إلى الحصول من استثماراتهم على عائدات مالية واجتماعية، وفي هذه الدراسة حاولنا التأكيد على أن الاقتصاد الإسلامي والذي يقوم على مجموعة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتضامن و التكافل التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر، هو أفضل تطبيق لتحمل المسؤولية الاجتماعية والتي تعبر عن الاستثمار الأخلاقي والمساهمة في التنمية المستدامة التي تخدم المجتمع والبيئة مع تحقيق العوائد المجدية على الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الاقتصاد الإسلامي، الأزمات الاقتصادية.

مقدمة:

شركات اليوم لا تعتبر كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط كذلك بالوطن الذي تعمل فيه. فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة، تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، ولضغوط من أجل تحمل مسئولياتها سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو المستهلكين. ورغم أن الجدل الدائر بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات أمر ليس بجديد، فقد حظي باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية. وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تطوراً في النظرة إلى أهداف الشركات، وكان للفكر الاقتصادي بصفة خاصة أثراً واضحاً في تحديد طبيعة تلك الأهداف. ففي ظل الفكر الاقتصادي التقليدي، كان ينظر للشركات على أن هدفها الوحيد هو تعظيم الربح من خلال تحقيق اكبر عائد ممكن للمستثمرين، وان تحقيق الربح سوف يتبعه تحقيق أهداف المجتمع بصورة تلقائية. إذ أن مسئولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة .وأن تبني الشركة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية من شانه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر من اللازم.

غير أن هذه النظرة التقليدية لم تعد مقبولة، فشركات اليوم تعنى بما هو أكثر من مجرد تقديم السلع والخدمات للمستهلكين وسداد حصة عادلة من الضرائب. ورغم أن الدور الذي تلعبه الشركات في التنمية والحوكمة الرشيدة قد تطور تطورًا جذريًا في العقود الماضية، تشير التوقعات إلى أن هذا الدور سيشهد المزيد من التطور في المستقبل. وتشير الدراسات إلى اهتمام المستهلكين بالسلوك الأخلاقي للشركات. والقول التقليدي بأن الشركات ليست مسئولة إلا أمام أصحابها ربما لم يعد مقبولاً في عالم اليوم الذي يتسم بتشابك العلاقات والمصالح، عالم يتيح للمستهلكين خيارات عديدة، ويبحث فيه المستثمرون عن توفير الاستقرار والأمان لاستثماراتهم، وتتعرض فيه الشركات لغرامات هائلة نتيجة للمخالفات القانونية، عالم يسوده الخوف والقلق والأفكار الخاطئة . وبذلك أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معاً وأن الشركات في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تسعى نحو الإبداع في تبنيها.

قد يبدو لأول وهلة بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للأعمال هو مفهوم جديد قادم من الغرب، ولكن المتأمل لنتاج الحضارة العربية الإسلامية يجد أن العديد من المفاهيم والأفكار والممارسات التي تضيف وتعمق وتثري مفهوم المسؤولية الاجتماعية بحيث تتعدى هذه المسؤولية قطاع الأعمال لتشمل كافة أفراد المجتمع ضمن مفهوم التكافل والإحسان والتواصل المجتمعي، التي تضيف أبعاد جديدة لمفهوم المسؤولية

الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة، ومن هنا تظهر أهمية هذا الموضوع الذي يهدف إلى إبراز الحاجة لزيادة دور المؤسسات في تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية أشد إلحاحاً في ظل تداعيات الأزمات الاقتصادية ، ويعد الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاهاً صاعداً يوحد المستثمرين الساعين إلى الحصول من استثماراتهم على عائدات مالية واجتماعية. وبذلك حاولنا من خلال هذه المداخلة معالجة الإشكالية التالية:**ما هي أثار تطبيق المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات ؟ وكيف يعتمدها النظام الاقتصادي الإسلامي لمعالجة الأزمات الاقتصادية؟**

وحاولت الدراسة معالجة هذه الإشكالية بالتطرق للنقاط التالية:

* ماهية المسؤولية الاجتماعية.

* دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية.

* المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في ظل الأزمات.

1- ماهية المسؤولية الاجتماعية:

هناك توافق واسع أنه على الشركة تحقيق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة في إطار التخطيط الاستراتيجي والعمليات .وقد ظهرت في السنوات الماضية العديد من المناقشات حول مسألة ما إذا كانت مسؤوليات يجب أن تكون طوعية أو لا ، وبخاصة ما يتعلق منها بتزايد التحديات البيئية في مجالات مثل تغير المناخ ، وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ معايير العمل وحقوق الإنسان الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى أن دور القطاع الخاص ينبغي أن يقوم على تعظيم الإنتاج والربح، على افتراض أن الحكومة عموما فقط هي التي ينبغي أن تأخذ على عاتقها قضايا الرعاية الاجتماعية والبيئية من خلال أطر وآليات سياسة فعالة. وعلاوة على ذلك ،فأنه يلاحظ أنه ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في كثير من الأحيان على أنه ببساطة نوع من 'العمل الخيري للشركات' و 'العطاء الخيري ، والتي بدورها وغالبا ما تكون منفصلة عن الأعمال الأساسية ، ودون وجود خطة إستراتيجية وراء ذلك.وتختلف النظرة اليوم عما سبق ،حيث ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات على نطاق واسع باعتبارها إحدى استراتيجيات الإدارة . فقد أظهر عدد متزايد من الأمثلة الناجحة أن احترام المسؤولية الاجتماعية للشركات ، إما يؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي ، أو على الأقل هو (في المدى القصير) محايد في أثره على أرباح الشركات.

1-1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لقد تعددت المصطلحات المرادفة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية فنجد مواطنة الشركات، العطاء الخيري المؤسسي، العطاء المؤسسي، مشاركة المؤسسات في المجتمع، وكذا شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور اجملتمع وتوقعا ته ،ولا يوجد تعريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة هنائية للقضايا التي يشملها .ويُسلّم عادة بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست عملاً خيرياً من جانبها وليست امتثالاً مطلقاً للقانون. والقاسم المشترك بين معظم التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية، قصد تحسين أثرها في اجملتمع .وترد في ما يلي أمثلة عن بعض التعاريف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004):

-تعريف اجملس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة:" المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسر ها فضلاً عن اجملتمعات المحلية واجملتمع عامة."

-تعريف المنتدى الدولي لقادة الأعمال:" تعني المسؤولية الاجتماعية للشركات ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين واجملتمع والبيئة . وصُمِّمت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين."

- تعريف البنك الدولي:" المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالعمل مع الموظفين، وأسرهم، واجملتمع المحلي واجملتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياهتم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء."

- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي : " يمكن تعريف' تحلي الشركات بروح المواطنة ' بأنه إسهام هذه الشركات في اجملتمع عن طريق أنشطة أعمالها الأساسية، وبرامج استثمارهتا الاجتماعية والخيرية، وعملها في مجال السياسات العامة .ويتحدد أثر الشركة بالطريقة التي تدير هبا هذه ا لشركة علاقاهتا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن علاقاهتا مع أصحاب المصلحة، وبخاصة حاملو الأسهم، والموظفون، والزبائن، وشركاء الأعمال، والحكومات ، واجملتمعات المحلية."

- تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: " تشمل مسؤولية الشركات فعالية الأعمال' الملائمة 'التي تطورها مع اجملتمعات التي تعمل فيها .ويتعلق العنصر الأساسي لمسؤولية الشركات بأنشطة الأعمال ذاهتا."

وهناك تعريف آخر للمسؤولية الاجتماعية يعتبر مختصر لهذا المصطلح وهو: " المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية" ، إن من ضمن العناصر الرئيسية في هذا التعريف كلمة اختيارية فلا تشير المسؤولية الاجتماعية إلى أنشطة أعمال واجبة بحكم القانون، بل تشير إلى التزام طوعي تقوم به المنشأة الأعمال لدى اختيار وتنفيذ هذه الممارسات والقيام بهذه المساهمات. مثل هذا الالتزام يجب البرهنة عليه لكي توصف شركة ما بأنها مسئولة اجتماعيا، ويتحقق من خلال تبني ممارسات أعمال و/ أو مساهمات جديدة سواء نقدية أو غير نقدية. ويتضمن مصطلح رفاهية المجتمع في هذا التعريف الظروف والأوضاع البشرية فضلا عن قضايا البيئية (كوتلر، و لي، 2011).

1-2- أهمية المسؤولية الاجتماعية:

إن ظهور المنشآت على مختلف أشكالها، شكل نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه المنشات تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم في حركة رأس المال، وأيضا تسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة محور وجودها الأساسي إلى البعد الاجتماعي، المتمثل في التحكم بالموارد البيئية والبشرية على حد سواء، مما أدى إلى آثار سلبية على البيئة والإنسان والمجتمع المحلي وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمشروع من قبل مجموعات مختلفة(أصحاب المشروع ،العملاء المستثمرين، الجهات الحكومية المختلفة) وزيادة اهتمام إدارة المشروع ومتخذي القرارات والجهات الحكومية بقيام المشروع بالأنشطة الاجتماعية المنوطة به (العليمات، 2010).

هناك الكثيرون من يقولون أن المشاركة في المبادرات الاجتماعية للشركات من شأنها أن تحقق العديد من الفوائد، ليس فقط للشركة بل أيضا للعملاء المحتملين والمستثمرين والمحللين الماليين أيضا في المحاكم، حيث أن الموظفين والعملاء الحاليين وحملة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة يشعرون شعورا جيدا حول الشركات المسؤولة. وتوجد أدلة متنامية على أنها تفيد العلامة التجارية والنتائج النهائية للأعمال و المجتمع. وهناك من يزعمون أن الشركات التي تتمتع بسمعة قوية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات تنعم بالبقاء زمنا أطول فعليا (كوتلر، لي، 2011). ومن فوائد تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات بناء علاقات قوية وايجابية مع المجتمع حيث تساهم في تحسين سمعة الشركات وإبراز التوجه الإنساني مما يعزز ارتباطها بالمجتمع. وأما فائدة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع بذاته القدرة على الحصول على الخدمات التي يحتاجها في مختلف الجوانب الضرورية مثل النقص في الخدمات التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الاقتصادية في المجتمع.

ونجد " الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية" وهي منظمة عالمية رائدة غير هادفة للربح تزود منشآت الأعمال بالمعلومات والأدوات والتدريب وتقدم لها خدمات استشارية متصلة بدمج المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن عملياتها واستراتيجياتها المرتبطة بالأعمال

التجارية. وتخلص بحوثها وتجاربها إلى أن الشركات استفادت من مجموعة من المزايا و المردودات المتصلة بالنتائج النهائية للأعمال منها ما يلي (كوتلر، و لي، 2011):

- ازدياد المبيعات وحصتها من السوق.
- تقوية مكانة العلامة التجارية.
- تعزيز صورة الشركة ونفوذها.
- ازدياد القدرة على جذب وتحفيز والاحتفاظ بالموظفين.
- انخفاض تكاليف التشغيل.
- ازدياد الجاذبية بالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين.

1-3- نطاق المسؤولية الاجتماعية:

إن الجوانب التي تساهم الشركات والمؤسسات في تفعيلها من خلال المسؤولية الاجتماعية تتمثل في (سحيباني، 2009):

***الجانب الثقافي:**

- دعم التطور الثقافي والحضاري.
- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.
- تعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية.
- التواصل الثقافي العالمي.

***الجانب الاجتماعي:**

- تعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي.
- مواجهة الكوارث والأزمات.

- دعم الأنشطة الرياضية والصحية.

***الجانب البيئي**:

- الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية.

- تطوير بيئة العمل.

- الالتزام البيئي على المستوى المحلي والدولي.

***الجانب الاقتصادي**:

- دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- الالتزام بالأنظمة والقوانين في ممارسة العملية الاقتصادية "الجانب الأخلاقي".

- الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافئ الفرص والمساواة.

***الجانب القانوني**:

- الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.

- مراعاة القوانين العالمية والدولية.

- الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى.

2 -دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية :

إن تتابع حدوث الأزمات الاقتصادية في الآونة الأخيرة خاصة يعد حسب وجهة نظرنا مطلب ضروريا لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وابرز مثال على ذلك (الأزمة المالية العالمية)حيث امتدت تأثيراتها حتى وصلت للفرد العادي،فلم يعد بد من الاهتمام بها والوقوف على أهم أسبابها لتجنبها، والتنبيه على طرق علاجها للخروج من مأزقها. وفي ظل هذه الأحداث لاحظ الجميع وعلى رأسهم أهل الاختصاص أن

الطرح الإسلامي يحظى بصدى واسع لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من أزمته، فنحن حين نتحدث عن اقتصاد إسلامي فإننا نتحدث عن بديل نافع أثبتت التجربة صدق الدعوة إليه.

إن أسس المالية التقليدية المنبثقة من فلسفة المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر لها الأثر الأكبر فيما حصل من أزمات مالية، حيث تبدأ عادة هذه الأزمات كفقاعة تظهر هنا وأخرى تظهر هناك. فما هي هذه الأسس الهدامة والمدمرة والمحرمة في الشريعة الإسلامية؟

1- الفائدة:

لقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. وتفاقمت الأزمة حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم، لذا هناك إجماع على تحريم التعامل بالفائدة أخذ وعطاء في جميع المعاملات، وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي للاقتصاد الإسلامي (الوادي، وخريس، 2009).

2- إعادة بيع أو رهن العقار:

يقوم معظم المشترين للعقار ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة، وبالتالي يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة، وما حدث في الأزمة أنه عند توقف المقترض عن السداد لم تكف قيمة العقار المرهون عن سداد القرضين وهذه المسألة باطلة. شرعاً لأمرين : أولهما أنها معاملة تنطوي على قرض جديد بفائدة ربوية والربا محرم شرعاً. وثانيهما أن الفقه الإسلامي أكد على أنه لو رهن الشخص الشيء المرهون بدين آخر غير الأول بدون إذن المرتهن لا يصح، ولو بإذن يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الأول لأن الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة، وكذا إذا باع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنًا لا يجوز التصرف فيه، فإذا أذن المرتهن للراهن بالبيع و التصرف في الثمن سقط حقه في الرهن، وبالتالي يكون القرض خاليًا من الرهن (الحنيطي، وخصاونة، 2009).

3- التوريق:

هو في حقيقته تمثيل للأصول بأوراق مالية قابلة للتداول كالأسهم ، فلو فرضنا أن هناك سلعة تم توريقها، فإنه يمكن تداول أوراقها المالية بمعزل عنها، ورغم أن التوريق يساعد على كثرة التداول، ولكنه يساعد أيضا على المضاربة على الأسعار، دون تسليم أو استلام للسلعة، والمهم هنا أن المبالغة في التوريق ساهم على فصل الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، وبلوغه قيما عالية جدا، و قد كان توريق سندات الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة فالمصارف باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب

العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط بعضه ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين وإلى انهيار هذا الهرم وحدثت المشكلة .وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة المنعقدة في جانفي 2003 ما يلي: " لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً أو تداولاً أو بيعاً لاشتمالها على الفوائد الربوية ولا يجوز توريق (تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا." (الحكيم، والعطيات، 2009).

وفي الشريعة الإسلامية توريق الديون غير جائز شرعاً للآتي (الحنيطي، وخصاونة، 2009):

- إن عملية التوريق تكون ببيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته وهذا يعنى أن تدفع الشركة أقل وتأخذ أكثر وهو عين الربا.

- إن السندات تدر دخلا عبارة عن فوائد وهي ربا.

- عادة ما يتم تداول هذه السندات في البورصة بالأجل أو على أقساط وهو من بيع الدين بالدين المنهي عنه شرعاً.

4- الفصل بين الاقتصاد والأخلاق في النظام الرأسمالي:

أشار رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة صالح كامل أن أهم أسباب الأزمة· الاقتصادية العالمية هو غياب القواعد الأخلاقية والبعد عن النهج الصحيح، مشيرا إلى أن أي نظام اقتصادي لا بد أن يستند إلى قاعدة من الأخلاق والقيم والمبادئ السامية حتى يتحقق التوازن المطلوب بين أطراف النشاط الاقتصادي أفرادا ومؤسسات، ومنع التظالم، والاعتداء على حقوق الغير .وقال صالح كامل:" إن المتأمل في مسببات الأزمة المالية يلحظ وبوضوح أن إدارة النشاط الاقتصادي بعيدا عن القيم الأخلاقية الإنسانية السامية، وقد كان عاملا حاسما ومهما في حصول وتفاقم الأزمة وظهرت بوضوح معالم الفساد في الأزمة المالية في سلوك الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في عدة مجالات منها تقدير قيمة الضمانات التي يتم بموجبها تقديم القروض والرشاوى والمصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات بمنح التمويل، وإرسال المعطاءات ، وعمليات الاحتكار و الغش والتدليس، وأن الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي بشكل خاص يحتاج وبشدة لأن تسود فيه قيم وضوابط أخلاقية، وإرساء منظومة من القيم والمثل لتحقيق العدالة والاستقرار" (رزيق، والخطيب، 2009).

5- المشتقات المالية:

المشتقات المالية هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمارًا لأصل المال في هذه الأصول، لذلك فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد، وما يقابله من تدفقات نقدية يصبح أمرًا غير ضروري. يقوم نظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد اعتمادًا أساسيًا على معاملات وهمية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمر أن معظمها يقوم على إئتمانات من البنوك في شكل قروض وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهى السفن ينهار كل شيء وتحدث الأزمة المالية (بوصافي، وشياد، 2010).

6- تضخم الاقتصاد المالي والانفصام بينه وبين الاقتصاد الحقيقي:

إن الاقتصاد في حقيقته هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية مثل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولكن هذا يتطلب التبادل لأنه لا يوجد أحد يمكنه إنتاج ما يحتاجه من سلع وخدمات بنفسه، والتبادل يحتاج إلى تمويل ومن هنا وجد الاقتصاد المالي لخدمة الاقتصاد الحقيقي، ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق الحقيقية وأصبح يتم التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراء من خلال المداينات والائتمان، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما، ولما كان الاقتصاد المالي أصبح لا يستند إلى قاعدة من الأصول وإنما إلى أهرامات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش ومن أجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض انهار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة. وفى الاقتصاد الإسلامي فإن أي تيار مالي لابد أن يقابله تيار حقيقي في ربط محكم، ولا يسمح الإسلام بجني أرباح من خلال التيارات المالية وحدها وإلا كان هذا ربا (الحنيطي، وخصاونة، 2009).

ومما لا شك فيه أن التجاوزات التي حصلت في التعاملات المالية البنكية من ربا وتوريق الديون هي التي أدت إلى انهيار كبريات البنوك العالمية , وفي هذه المرة لم تعد الأزمة مقتصرة على تعثر بعض المؤسسات وخسارة بعض رؤوس الأموال , ولكنها عصفت بمقومات النظام الرأسمالي من جذوره والتي ظلت راسخة في أذهان الكثيرين , وبينت جوانب عجز كبيرة في البيئة فضلاً عن الممارسات السلبية التي تعني غياب الرقابة والشفافية في أداء المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية .وبدأت الدول الرأسمالية تدور حول نفسها لتوقف عجلة الانهيارات هنا وهناك.

3 -المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في ظل الأزمات:

إن ثقافة العولمة التي اكتسحت المجتمعات الإنسانية الغربية على وجه الخصوص بنيت على المبادئ الرأسمالية، ويمكن إثبات العلاقة المباشرة بين هذه المبادئ وبين المآسي التي تعيشها البشرية في ظل الحضارة الغربية المعاصرة ويلاحظ عليها أنها تفتقد إلى آلية لتصحيح الاختلال الناجم عن سوء التوزيع للثروة والدخل و الذي يؤدي إلى اتساع فجوة الفقر في المجتمع، ويمكن تحديد القيم المسؤولة عن تلك المآسي في التالي (بوصافي، شياد، 2010):

- الفردية التي تضحي بمصلحة المجتمع.
- الحرية الفردية المطلقة والتي تصادر حرية المجتمع.
- المنفعة الشخصية وهدف تعظيم الربح والذي يؤدي إلى الإضرار بحقوق المجتمع في الموارد.
- الاعتقاد الخاطئ بعدم تعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع.
- تهميش دور المجتمع والمتمثل في الدولة والمجتمع المدني.
- مبدأ البقاء للأصلح (الأقوى) يحكم السلوك الاقتصادي للمنافسة.

والحل أكيد يكون بتحمل المسؤولية الاجتماعية وبتطبيق القيم الأخلاقية في الاقتصاد، فالشركات والأسواق بهدف زيادة أرباحها وعائداتها تقوم بممارسات تكرس مصلحتها الشخصية دون مراعاة للمصلحة العامة للمجتمع، وأبرز دليل على ذلك هي الأزمات الاقتصادية فأسبابها الحقيقية هي الرغبة في تعظيم الأرباح دون دراسة مخاطر ذلك، والأكيد أن جل المخاطر يتحملها المجتمع.

و حاول د .أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1998 أن يربط في كتابه حول الأخلاق والاقتصاد الاقتصاد بالأخلاق حيث شكك بنجاح حرية السوق في العالم، وأقر بأن هذه الحرية لا تخبرنا كثيرًا عن ماهية الباعث المختبئ وراء أي عمل اقتصادي في أي اقتصاد كان , فاليابان مثلاً كانت مثالاً حقيقياً بالشواهد الرقمية الدالة على أن السلوك المنظم الذي يكون دافعه الواجب , والولاء , والنية الطيبة، قد لعب دوراً رئيسيًا في النجاح الصناعي و ما أسماه "الأخلاق اليابانية "حيث أن ذلك النمط من السلوك يصعب بالتأكيد مطابقته مع أبسط صور سلوك المصلحة الشخصية، لقد كان أمارتيا واحداً من أهم الاقتصاديين– الأخلاقيين الذين أثاروا مواضيع أخلاقية سامية بروح اقتصادية تنشد العدالة في الأرض، فقد أثار مواضيع الجوع، وانعدام المساواة في توزيع الثروات، وموضوع الحرية كمدخل للتنمية الاقتصادية (رزيق، والخطيب، 2009).

وتناول التشريع الإسلامي منظومة متكاملة من القيم الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبين وسائل تحقيقها، كما حذر من جانب آخر من الوقوع في المفاسد وبين الطرق المؤدية إليها، بما يساعد الأمة على بناء النظام الاقتصادي الإسلامي العادل الذي تعود إليه مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، حيث أن المسؤولية الاجتماعية كمصطلح نشأ عند الغرب ولكن كمعنى وتطبيق يعود للشريعة الإسلامية. حيث في الإسلام على أي مشروع أن يحقق أهداف مالية وأهداف اجتماعية، إذ لم يلغي الإسلام المصلحة الشخصية، ولكن جعلها مرتبطة بالمصلحة العامة للمجتمع، وفي الاقتصاد الإسلامي العلاقة بين المنظمة والمجتمع تكون في إطار عقد اجتماعي، حيث المنظمات تؤثر بشكل كبير على المجتمع وبالتالي عليها تحمل مسؤولياتها اتجاه مجتمعاتها، الأمر الذي يولد عدالة اقتصادية اجتماعية، ومن الأمثلة على القيم الإسلامية التي تولد هذه العدالة نجد الزكاة، والوقف، والصدقة، والقرض الحسن، وأيضا من أهم المبادئ التي تولد العدالة نجد تحريم الربا التي تؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الثروة. ومنه نجد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي تنطلق من تطبيق القيم الأخلاقية الحميدة في المعاملات لعدم إضرار الشركات بالمجتمعات التي تعمل فيها (Jawed, 2007).

والاقتصاد الإسلامي يبحث على إقامة المجتمع الإسلامي المتوازن اقتصاديا، ولا يتم تحقيق هذا التوازن إلا بتوظيف اتجاهين من اتجاهات التفاعل المجتمعي والذين يعتبران من جوهر المسؤولية الاجتماعية وهما (الخالدي، 2005):

- التكافل الاجتماعي.
- العدالة الاجتماعية.

وقد أثبتت الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالعالم اليوم ضرورة إدخال القيم الأخلاقية في الاقتصاد، ووضحت للعالم كله نجاعة الاقتصاد الإسلامي في ذلك. ولذا يمكننا القول أن القيم الإسلامية هي أساس الإصلاح، حيث إذا كانت المباد ئ الرأسمالية هي أساس المآسي البشرية، فيمكن للقيم والأخلاق الإسلامية أن تقدم البديل لتلك القيم والوسيلة لإصلاح النظام الاقتصادي الغربي، وذلك لأن النظام الإسلامي يقوم على مبدأ أساسي واحد وهو القسط والعدل إذ يقول الله في كتابه العزيز في تبرير الرسالات السماوية للبشر: "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط "(الحديد25)، وبذلك يكون العدل والقسط أساس العلاقات البشرية والذي أراد الله للبشر أن تقو م علاقاتهم عليه، فإذا قامت على أي أساس آخر نتج عنها الظلم والفساد الذي يولد الأزمات.

الخاتمة:

في عالم اليوم لم يعد مقبولا فحسب أن تقوم الشركة بمبادرات اجتماعية بل بات ذلك متوقعا في ظل الضغوط المتزايدة من أجل تحسين النتائج النهائية للأعمال والتحول إلى مفهوم مواطنة المؤسسة، وبذلك أصبح قادة الأعمال يواجهون قرارات صعبة حيث صرح كل من كارلي فيورينا و هيوليت باكارد في المؤتمر السنوي لأعمال المسئولية الاجتماعية (12 نوفمبر 2003) بـــ: "لسنوات كثيرة، كانت أهداف التنمية المجتمعية أنشطة خيرية ينظر لها على أنها منفصلة عن الأهداف المتصلة بالأعمال وليست جوهرية، باعتبار أن جودة الأداء المؤسسي وفعل الخير هدفان منفصلان. ولكني أعتقد أن هذه النظرة بدأت تتغير. إن ما يتعلمه كثير من المنظمات الممثلة هنا اليوم هو أن الابتكار السباق تكنولوجيا وتحقيق الميزة التنافسية يمكن أن ينتجا من دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في إستراتيجية إدارة الأعمال من البداية، ومن خلال تلك العملية نستطيع المساعدة في تطوير الجيل التالي من الأفكار والأسواق والموظفين".

ويمكن القول أن الدول الغربية استفادة من الفكر الإسلامي من ناحية استثمار الأعمال الخيرية وتوظيفها وتطوير آلياتها، حيث تقوم العديد من المؤسسات الغربية بالاستثمار في مجالات تتصل بالمسؤولية الاجتماعية، إذ نجد اليوم توجها عالميا ومحليا كبيرا نحو مواضيع المسؤولية الاجتماعية التي تتمتع باتفاق كبير مع الصيغ الإسلامية، فيمكن للصدقات والزكاة والأعمال الخيرية أن تستخدم كأحد أدوات النشاط الاقتصادي الإسلامي التي تطبق مفهوم المسؤولية الاجتماعية المنوطة بالمجتمعات الإسلامية.

وكإجابة للتساؤل الذي تقوم عليه الدراسة والمتمثل في: **ما هي أثار تطبيق المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات ؟ وكيف يعتمدها النظام الاقتصادي الإسلامي لمعالجة الأزمات الاقتصادية ؟**وبعد تحليل العناصر المتعلقة بهذا التساؤل نستخلص ما يلي:

- يساهم تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات في الرفع من تنافسيتها وقدرتها على جذب العملاء والمستثمرين، وهذا ما يؤدي إلى الرفع من مبيعاتها وزيادة عائداتها بالإضافة إلى التخفيض من تكاليفها.

- يعتبر الاقتصاد الإسلامي أفضل تطبيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأن تطبيق الشريعة والقيم الأخلاقية الإسلامية في المعاملات يشجع على تحقيق المصلحة الشخصية لكن دون الإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

- أفضل دليل واقعي على تطبيق الاقتصاد الإسلامي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، هو أن الاقتصاد الإسلامي قادر على المساهمة في حل مشكلة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات، وذلك بتجنب الأسباب الأساسية لها .فهو يدخل مزيد من

الانضباط في النظام المالي، بتحريم الفائدة، وبإلزام الممول بالمشاركة في المخاطر، وبربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي، ويقلل من الغرر والقمار بتجنب المضاربات، وبربط الاقتصاد بالأخلاق وزيادة المصداقية والشفافية في المؤسسات والأسواق.

- إن حقيقة الأزمات الحديثة التي أصبحت تتسم بالعالمية تعود جل أسبابها إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي يكرس المصلحة الشخصية وتعظيم الأرباح وذلك وفق شعار "الغاية تبرر الوسيلة" ، حتى وإن كانت هذه الوسيلة مدمرة للاقتصاد والمجتمع، بعكس الاقتصاد الإسلامي الذي يعمل على الوقاية من الأزمات لتجنب وتخفيف آثارها على المجتمع.

قائمة المراجع:

1-بوصافي كمال، شياد فيصل، الحاجة إلى القيم الأخلاقية في الأزمات العالمية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، يومي 28-29 نيسان/ أفريل 2010، جامعة اليرموك، الأردن.

2ـــ سحيباني صالح ،المسؤولية الاجتماعية ودور مشاركة القطاع الخاص في التنمية حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقدييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط الكويت ،23ـــ25 مارس 2009 .

3- الحكيم منير سليمان، العطيات يزن سالم، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة، المؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات والفرص و الأفاق، 2009، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

4-الحنيطي هناء، خصاونة ملك، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة الاقتصادية، المؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات والفرص و الأفاق، 2009، جامعة الزرقاء الخاصة.

5- الخالدي محمود، اقتصادنا مفاهيم إسلامية مستنيرة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2005، الأردن.

6- رزيق كمال، الخطيب خالد راغب أحمد، إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات والفرص و الأفاق، 2009، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

7- العليمات نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، 2010، جامعة دمشق، سوريا.

8-كوتلر فليب، لي نانسي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، ترجمة إصلاح علاء أحمد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2011، القاهرة، مصر.

9- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات و القضايا الراهنة، 2004، الأمم المتحدة، نيويورك- جنيف.

10- الوادي محمود، خريس إبراهيم، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات المالية، المؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات والفرص و الأفاق،3-5 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة.

11- Jawed Akhtar Mohammed, Corporate Social Responsibility in Islam, A thesis submitted to Auckland University of Technology in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2007, Faculty of Business New Zealand.